المـركـز العـربي لـدراسـات سـوريـة المعـاصـرة
The Arab Centre for Contemporary Syria Studies

تقدير موقف

احتجاجات مسار العدالة الانتقالية في حزيران/ يونيو في سورية: طبيعتها ومطالبها وسلوك الحكومة اتجاهها

احتجاجات مسار العدالة الانتقالية في حزيران/ يونيو في سورية: طبيعتها ومطالبها وسلوك الحكومة اتجاهها

حزيران /يونيو 2026

المحتويات

مقدمة	1
أولًا: خلفيات الحراك ومساره الزمني	2
ثانيًا: طبيعة الاحتجاجات	5
ثالثًا: مطالب الاحتجاجات واستجابة الحكومة لها	7
خاتمة	9
المصادر	10

مقدمة

شهدت عدة مدن سورية، خلال النصف الأول من حزيران/ يونيو 2026، موجة احتجاجات متزامنة نسبيًا، بدأت من دير الزور مع إقامة «خيمة الكرامة» في 10 حزيران/ يونيو، للمطالبة بتسريع إجراءات المساءلة المرتبطة بالانتهاكات التي شهدتها المدينة خلال سنوات الثورة، وسرعان ما امتدّت هذه الاحتجاجات إلى مناطق عدة، منها إدلب وحلب ودمشق وحماة ودرعا وحمص، وعلى الرغم من اختلاف السياقات المحلية، تمحورت غالبية المطالب حول محاسبة الأشخاص الذين يُنظر إليهم على أنهم متورطون في انتهاكات سابقة[1]، ورفض إعادة دمجهم في بعض المؤسسات العامة أو عودتهم إلى مواقع نفوذ اجتماعي أو إداري[2].

لم تكن هذه الموجة من الاحتجاجات معزولة عن موجات سابقة شهدتها البلاد، حيث شهدت مدن سورية احتجاجات عدة تطالب بمحاسبة المتورطين في الانتهاكات خلال سنوات الثورة، ولكن احتجاجات حزيران/ يونيو كانت أوسع نطاقًا، إذ شهدت المدن السورية 38 احتجاجًا، حتى 17 حزيران/ يونيو 2026، في وقت متقارب زمنيًا ومكرّر جغرافيًا، في مدينتي دير الزور وحلب، في حين كانت الاحتجاجات السابقة متباعدة زمنيًا وغير متزامنة جغرافيًا، وارتبطت موجات الاحتجاج كلّها بمطالب الأهالي أيضًا معرفة مصير أبنائهم، وذلك في ظل إعلان الحكومة، عبر إدارة مكافحة الإرهاب، توقيف 5989 شخصًا، من رتب أمنية وعسكرية مختلفة، متهمين بارتكاب انتهاكات خلال فترة النظام السابق، مما طرح تساؤلات بشأن آليات تحديد المسؤولية الفردية، وكيفية التعامل مع الأشخاص الذين تُوجَّه إليهم اتهامات مجتمعية بالضلوع في الانتهاكات، من دون أن تشملهم القوائم أو الإجراءات الرسمية[3].

(1) ما تعارف عليه بين المحتجين على أنهم «شبيحة" او "فلول" نظام سابق

(2) مظاهرات المطالبة بـ«العدالة الانتقالية» تتصدر المشهد السوري.. والحكومة: نلاحق المجرمين وندعو للهدوء، الجزيرة نت، 15 حزيران 2026، الرابط: https:/ / shorturl.at/ OvcOy

(3) إعلان القبض على 5989 من عناصر النظام السابق: مؤتمر صحفي لوزارة الداخلية السورية، الإخبارية السورية، 15 حزيران 2026، الرابط: https:/ / shorturl.at/ sGQHm

أولًا: خلفيات الحراك ومساره الزمني

بدأت شرارة هذا الحراك من مدينة دير الزور، حيث أقام عددٌ من سكان المدينة «خيمة اعتصام الكرامة»، عند دوار السبع بحرات، وذلك للمطالبة بتسريع إجراءات المساءلة ومحاسبة الأشخاص الذين يُنظر إليهم محلّيًا على أنهم متورطون في انتهاكات خلال سنوات الثورة. وتزامنت فكرة اعتصام دير الزور مع تعرّض شخص في كفرتخاريم في محافظة إدلب لاعتداء جماعي من قبل أهالي البلدة أفضى إلى وفاته لاحقًا، بعد اتهامهم له بأنه كان متورطًا بارتكاب انتهاكات. وقد عكست هذه الحادثة إمكانية انتقال بعض أشكال الاحتجاج الجماعي السلمي إلى الاحتجاج الجماعي المرتبط بعنف فردي مباشر. وخلال الأيام اللاحقة، توسّعت الاحتجاجات لتشمل أحياء عدة من مدينة حلب، حيث رُفعت شعارات تدعو إلى تسريع مسار العدالة الانتقالية ومحاسبة المتورطين في الانتهاكات، ثم توسّعت دائرة الاحتجاجات، وظهرت دعوات في إدلب تطالب بعدم دخول بعض الشخصيات المرتبطة بالنظام السابق إلى المحافظة، مع الدعوة إلى نبذهم اجتماعيًا[4].

مع اتساع نطاق الاحتجاجات، برزت أحداث تل رفعت في ريف حلب، وكانت إحدى أبرز محطات التصعيد خلال هذه الموجة، حيث صدر بيان محلي منحَ أشخاصًا متّهمين بتمجيد النظام السابق مهلةً محددة لمغادرة المدينة، وهو ما أضاف إلى الاحتجاجات ممارسة فعلية لتنفيذ عملية طرد جماعي، خارج أي إطار قانوني. وفي تدمر بريف حمص، تحوّل الاحتجاج إلى تبادل لإطلاق النار بين متظاهرين وعناصر أمن، تَبِعه توقيف قوى الأمن الداخلي عددًا من المتورطين في إطلاق النار[5].

أما في دمشق، فقد امتدّت الاحتجاجات إلى حي المزة وحي ركن الدين، وبلدة التلّ، ولم تَعد الاحتجاجات حكرًا على المحافظات الشرقية في هذه الموجة، واكتسبت هذه الموجة بُعدًا سياسيًا واجتماعيًا يتجاوز المطالب الخدمية أو الفردية، إذ عكست نقاشًا محليًا متزايدًا حول حدود إعادة دمج الأفراد المرتبطين بالنظام السابق، في المجالين الاجتماعي والعام، وتحديد الجهة المخوّلة بتحديد المسؤولية عن الانتهاكات الماضية. وقد استندت بعض هذه المواقف إلى تفاهمات ومبادرات محلية غير مؤطرة قانونيًا، الأمر الذي قد يفسّر جانبًا من سرعة انتشار الاحتجاجات بين مناطق متباعدة جغرافيًا. وزاد ذلك من احتمالات انتقال بعض أشكال الحراك، من المطالبة بالمساءلة، إلى ممارسات تتجاوز الأطر الاحتجاجية التقليدية، بما يطرح تحديات إضافية أمام مؤسسات الدولة المعنية بإدارة ملف العدالة الانتقالية[6].

---

(4) إدلب: مقتل رجل أعزل في كفرتخاريم خلال احتجاجات تطالب بمحاسبة المرتبطين بالنظام السابق، الحل نت، 15 حزيران 2026، الرابط: https://shorturl.at/HW7X2

(5) خالد الخطيب، شعارات تمجد الأسدية في تل رفعت تشعل التوتر بحلب.. احتقان مؤجل ينفجر، تلفزيون سوريا، 16 حزيران 2026، الرابط: https://shorturl.at/GEDgu

(6) الأمن العام السوري يغلق مداخل حي الورود في دمشق، التلفزيون العربي، 16 حزيران 2026، الرابط: https://shorturl.at/uvA2G

جدول (1): نقاط الاحتجاجات وطبيعتها

المدينة	عدد الاحتجاجات	حالات العنف	نوع العنف
دير الزور	7	1	تكسير خيمة الاعتصام من قبل مجهولين
إدلب	11	3	مطالبات بإخراج المشتبه بتورطهم بالتعامل مع نظام الأسد من المدن والبلدان حالة قتل واحدة بعد اعتداء جماعي على أحد الأشخاص المتهمين بتعاملهم مع نظام الأسد
حلب	12	1	مطالبات بإخراج المشتبه بتورطهم بالتعامل مع نظام الأسد من المدن والبلدان
حماة	3	2	مطالبات بإخراج المشتبه بتورطهم بالتعامل مع نظام الأسد من المدن والبلدان التهديد بتصفية المشتبه بتورطهم بالتعامل مع نظام الأسد
دمشق	3	2	طرد شبيحة من مدينة التل – تكسير بعض المحال التجارية

حمص	1	1	حادثة إطلاق نار من قبل مجهولين

ثانيًا: طبيعة الاحتجاجات

يُظهِر تتبّع مسار الاحتجاجات المرتبطة بملف العدالة الانتقالية أن مطالب المحاسبة لم تبدأ في حزيران/ يونيو 2026، بل بدأت تظهر منذ تموز/ يوليو وآب/ أغسطس 2025، وذلك عبر وقفات تطالب بمحاسبة «فلول النظام»، أو ترفض الإفراج عن المتهمين. ثم تكررت الاحتجاجات في شباط/ فبراير 2026، وارتبطت في نيسان/ أبريل وأيار/ مايو 2026 بمحاكمات واعتقالات لشخصيات أمنية سابقة، مثل عاطف نجيب وأمجد يوسف، لكن موجة حزيران التي حملت تمايزًا في التركز الزمني والانتشار المكاني خلال أسبوع، والمباشرة في لغة الإبعاد المجتمعي، تُشير إلى تحوّل ملف العدالة الانتقالية مجتمعيًا، من مستوى المطالبة، إلى مستوى تنظيم علاقات محلية لاتخاذ قرارات بعيدًا عن سلطة الدولة، وذلك عبر خليط من الأسئلة المتمثلة مثل: من يُحاسب؟ من يحقّ له العودة؟ ومن يحمي البلدة أو المدينة من إعادة إنتاج شبكات النظام السابق فيها؟ ومن يحدّد الفَرق بين المؤيد للنظام السابق وبين المتورّط في الانتهاكات بشكل مباشر؟ وكيف نميّز بين المحاسبة والانتقام؟ لا يجوز أن تُترك هذه الأسئلة من دون إجابة مؤسسية واضحة. فسورية ليست أول بلد يخضع لنظام حكم طغيان ذي نزعات شمولية ويتحرّر منه. وثمة آليات «عدالة ومساءلة» ومسارات «حقيقة وعدالة» معروفة ومجرّبة لمحاسبة المتورطين في الجرائم، والتمييز بين الجرائم، والتمييز بين مرتكبي الجرائم ومؤيدي النظام أو المتعاونين معه، في دول كانت فيها غالبية الناس مضطرة إلى مسايرة النظام القمعي لأغراض العمل والدراسة والعيش في ظله. وهكذا تتحقق العدالة، ويُحافَظ على السلم الاجتماعي في الوقت ذاته.

ويشير الرّصد الميداني للاحتجاجات إلى أن غالبية الفعاليات حافظت على طابعها السلمي، من خلال الاعتصامات والتجمعات ورفع الشعارات، في حين رافقت نسبة محدودة منها أعمال عنف أو تهديد باستخدامه، ويمكن تقسيم العنف الحاصل إلى:

- عنف ضد الممتلكات، كما حدث في حي المزة 86 من تكسير لبعض المحال التجارية.
- عنف موجه ضد أفراد، كما حدث في بلدة كفرتخاريم حين أدى الاعتداء الجماعي إلى حالة وفاة.
- عنف ذو طابع تهديدي لم يُترجم إلى فعل: كما حدث في قرية الشريعة في سهل الغاب، عبر إطلاق الأهالي تهديدات بتصفية أشخاص متّهمين بالعمل سابقًا مع نظام الأسد.
- عنف من جهة ثالثة: كما حدث في مدينة تدمر، حيث تعرض المحتجون وقوات الأمن لإطلاق نار. ويدل هذا على أن تحول الاحتجاج إلى حدث عنف يضرّ مسار العدالة الانتقالية بالتأكيد، ويساعد المتورطين بالانتهاكات في الهروب من هذا المسار، عبر إغراق المجتمعات المحلية بالعنف.

ومن جانب الدولة؛ شكَّل الحضور الأمني عبر التدخل المبكر في بعض الحالات، في حي المزة وتل رفعت، رادعًا لعدم انزلاق الاحتجاجات نحو العنف المباشر[7].

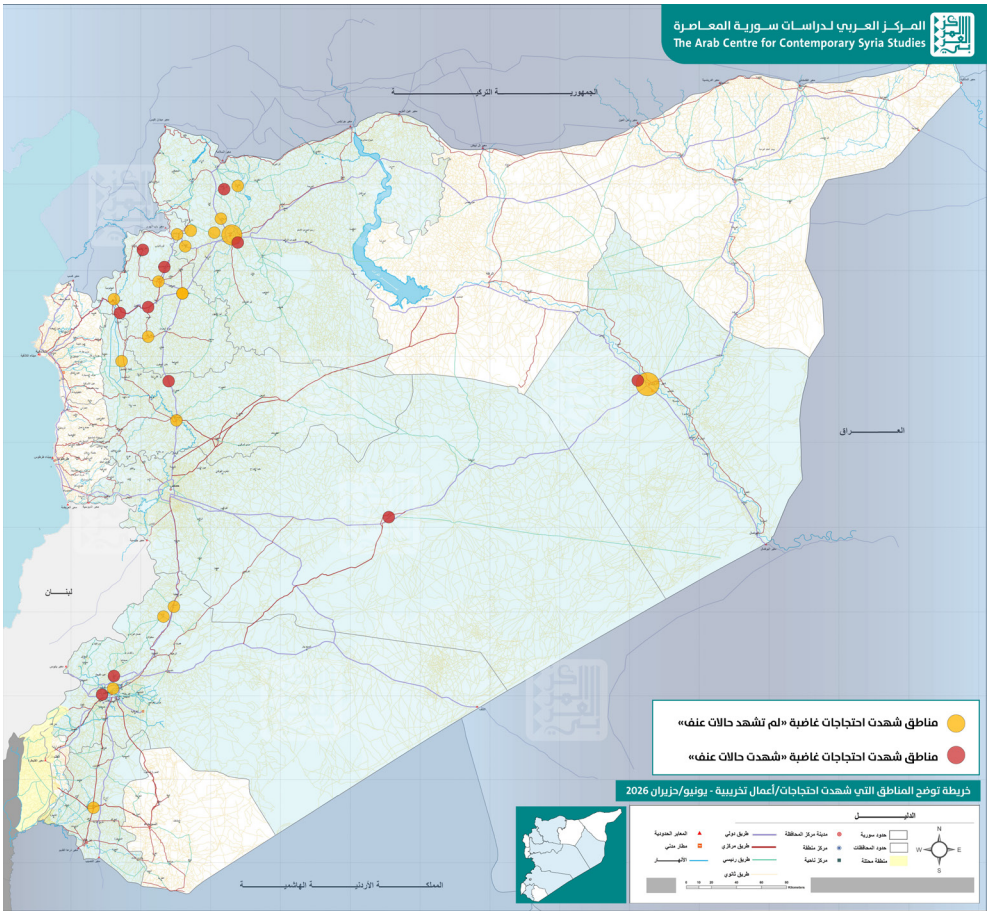

(7) حسام رستم، سورية.. توتر وأعمال شغب عقب تظاهرة في حي المزة بدمشق، العربي الجديد، 17 حزيران 2025، الرابط: https://at.shorturl.WTaqx

ثالثًا: مطالب الاحتجاجات واستجابة الحكومة لها

يمكن تصنيف مطالب المحتجّين ضمن هذه الموجة إلى مستويين رئيسيين ومتداخلين. يتمثل المستوى الأول في المطالبة بتسريع المحاسبة القضائية المباشرة للمتورطين في الانتهاكات، وهو المطلب المشترك بين مختلف نقاط الاحتجاج، ويعكس هذا المطلب أن هناك شعورًا بأنّ وتيرة الملاحقات القضائية الرسمية، على الرغم من إعلان وزارة الداخلية توقيف آلاف العسكريين والأمنيين، غيرُ كافية، مقارنة بحجم الانتهاكات التي ارتكبها نظام الأسد خلال سنوات الثورة. والمستوى الثاني: الإبعاد والطرد الجماعي من الأحياء السكنية، وهو مطلب ينطلق من افتراض أن مجرد الوجود الجغرافي في أحياء معينة خلال سنوات الثورة هو كافٍ لتصنيف الشخص على أنه من أتباع النظام السابق ويجب طرده، من دون تقديم إثبات على مشاركته في جرائم محددة. وقد ظهر هذا المطلب في تل رفعت، وفي بعض السجالات التي ربطت بين الانتماء الطائفي أو الوجود الجغرافي، وبين اتهام الشخص بارتباطه بالنظام السابق، على الرغم من أن بيانات المحتجين كانت تشدد على وجوب محاسبة «الأفراد» لا الجماعة، وذلك تجنبًا للانزلاق نحو خطاب طائفي مباشر، حتى إنها ذهبت أحيانًا للتأكيد على ضرورة محاسبة المتورطين المباشرين في جرائم الحرب، على الأقل.

على صعيد تعامل الدولة مع الاحتجاجات، اتسمت الاستجابة الرسمية بالتنوع بين منطقة وأخرى، حيث جمعت بين أدوات الاحتواء والحوار من جهة، والإجراءات الأمنية الوقائية من جهة أخرى. فاستجابت محافظة دير الزور مع اعتصام «خيمة الكرامة»، عبر عقد اجتماع مع ممثلين عن الاعتصام أفضى إلى تعليق الاعتصام بعد خمسة أيام على انطلاقه، وذلك بعد تعهدات رسمية بالاستجابة لمطالبه. وفي تل رفعت، تدخّل الأمن العام لاحتواء الاحتجاجات بعد حدوث عدة عمليات تخريب للمنازل، وكذلك تدخل الأمن العام في حي (المزة 86) بدمشق، عبر إقامة نقاط أمنية عند مداخل الحي لمنع دخول المحتجين من خارجه إليه، وأوقفت القوى الأمنية عددًا من الأشخاص في تدمر، بسبب إطلاقهم النار على عناصر الأمن. وفي حي ركن الدين بدمشق، انتشرت قوى الأمن الداخلي في الحي كإجراء احترازي إثر خروج احتجاجات في الحي[8].

أما على صعيد المستوى المركزي، فقد أصدرت وزارة الداخلية، في 15 حزيران/ يونيو 2026، بيانًا عبّرت فيه عن تفهّمها «لمشاعر الغضب والألم» التي أورثتها الانتهاكات في نفوس الأهالي، ودعت الوزارة كلَّ من يملك معلومات وأدلّة عن متورطين في جرائم إلى تقديمها عبر القنوات الرسمية، وذلك في إطار سعي الوزارة لتحويل الغضب الشعبي نحو مسار مؤسسي بهدف تقنين الاحتجاجات[9].

(8) وعود بمحاسبة مرتكبي الانتهاكات تنهي اعتصامًا بدير الزور، عنب بلدي، 15 حزيران 2026، الرابط: https://at.shorturl.hL5xt

(9) الداخلية: توقيف نحو 3700 عسكري من النظام البائد بينهم لواء وعميد، الإخبارية السورية، 15 حزيران 2026، الرابط: https://at.shorturl.ARRte

وفي اليوم نفسه، أصدرت الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية بيانًا، أكدت فيه أن حقَّ عائلات الضحايا في المطالاب بالعدالة والمساءلة هو حقّ مشروع لا يمكن التقليل منه، خاصة بعد عقود من الانتهاكات الجسيمة، لكنها حذرت في الوقت ذاته من مخاطر العقاب الجماعي، وما قد يترتب عليه من إنتاج مظالم جديدة. ويمثل سلوك الهيئة انعكاسًا لمعضلة الدولة السورية في مسار العدالة الانتقالية، إذ لا يمكن إنكار حقّ عائلات الضحايا في التعبير عن مطالبهم. وتثير طريقة تحرك الحكومة السورية تجاه ملف العدالة تساؤلات حول الفاعلية، انطلاقًا من الاستجابة من خلال ردّات الفعل، التي في الغالب يحددها مسار الأحداث، أكثر من القناعات والرغبة السياسية؛ وهي على كل حال لا تنضوي ضمن مسار عدالة ومساءلة. ويظهر ذلك أكثر في توقيت اتخاذ الحكومة خطوة الفعل في اعتقال المتورطين في جرائم حرب. وفي الوقت ذاته، تخشى الحكومة أن تتحول هذه المطالب إلى ديناميات مجتمعية غير قانونية، قد تُفضي إلى انفلات أمني في المناطق التي شهدت معدّلًا مرتفعًا في الانتهاكات خلال سنوات الثورة[10].

(10) بيان الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية، الصفحة الرسمية على فيس بوك، 16 حزيران 2026، الرابط: https://shorturl.at/jOQj

خاتمة

بناء على ما سبق؛ لا تبدو احتجاجات حزيران/ يونيو 2026 مجرد موجة غضب عابرة، ولا يمكن أن تُعدّ نزعة انتقامية آنية، بل هي انعكاسٌ لمخاوف لدى ذوي الضحايا، من أن يُفضي بطء إجراءات الحكومة تجاه ملف العدالة الانتقالية إلى تعويم المتورطين في الانتهاكات، أو إفلاتهم من المساءلة. وهي في الوقت ذاته، تحمل خطرًا يتمثل بانتقال العدالة الانتقالية، من مسار المحاسبة الفردية، إلى مسار النبذ الجماعي، وأن تُصادر من القضاء حصرية إصدار الأحكام، بحيث يشاركه الشارع في الأحكام على نحو لا يحقق العدالة، ويزعزع الأمن والسلم الاجتماعي الضروريين للحياة العادية، فضلًا عن النهوض بالمجتمع والدولة. ومن ثم، لا يكفي أن تعلن الدولة عدد الموقوفين وأن تؤكد استمرارية مسار المحاسبة، بل يجب أن يتحوّل مسار العدالة الانتقالية إلى سياسة معلنة شفافة، تضم آليات لاستقبال الشكاوى، وقواعد للعزل الوظيفي، وبرامج مصممة بالتشارك مع عائلات الضحايا، من أجل جبر الضرر وحفظ الذاكرة، وذلك بالتزامن مع تطوير مساحات نقاش محلية بشأن الفرق بين الانتقام وتحقيق العدالة وغيرها من القضايا، تشارك فيها عائلات الضحايا والمنظمات الحقوقية، لتجنّب وقوع مواجهات داخلية تُهدّد السلم المحلي.

إن نجاح العدالة الانتقالية في سورية لا يُقاس فقط بعدد الموقوفين أو المحاكمات المنجزة، وإنما بقدرة الدولة على بناء منظومة مساءلة تتمتع بالشرعية المجتمعية والفاعلية القانونية في آن واحد. وكلّما ازدادت الثقة في المؤسسات المختصة وآليات عملها، تراجعت احتمالات لجوء المجتمعات المحلية إلى بدائل غير مؤسسية للمساءلة، وتعززت فرصُ تحقيق التوازن بين مطالب العدالة ومتطلبات الاستقرار والسلم الأهلي، خلال المرحلة الانتقالية.

المصادر

- مظاهرات المطالبة بـ«العدالة الانتقالية» تتصدر المشهد السوري.. والحكومة: نلاحق المجرمين وندعو للهدوء، الجزيرة نت، 15 حزيران 2026، الرابط: https:/ / shorturl. at/ OvcOy
- إعلان القبض على 5989 من عناصر النظام السابق: مؤتمر صحفي لوزارة الداخلية السورية، الإخبارية السورية، 15 حزيران 2026، الرابط: https:/ / shorturl.at/ sGQHm
- إدلب: مقتل رجل أعزل في كفرتخاريم خلال احتجاجات تطالب بمحاسبة المرتبطين بالنظام السابق، الحل نت، 15 حزيران 2026، الرابط: https:/ / shorturl.at/ HW7X2
- خالد الخطيب، شعارات تمجد الأسدية في تل رفعت تشعل التوتر بحلب.. احتقان مؤجل ينفجر، تلفزيون سوريا، 16 حزيران 2026، الرابط: https:/ / shorturl.at/ GEDgu
- الأمن العام السوري يغلق مداخل حي الورود في دمشق، التلفزيون العربي، 16 حزيران 2026، الرابط: https:/ / shorturl.at/ uvA2G
- الداخلية: توقيف نحو 3700 عسكري من النظام البائد بينهم لواء وعميد، الإخبارية السورية، 15 حزيران 2026، الرابط: https:/ / shorturl.at/ ARRte
- بيان الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية، الصفحة الرسمية على فيس بوك، 16 حزيران 2026، الرابط: https:/ / shorturl.at/ PjOQj
- وعود بمحاسبة مرتكبي الانتهاكات تنهي اعتصامًا بدير الزور، عنب بلدي، 15 حزيران 2026، الرابط: https:/ / shorturl.at/ hL5xt
- حسام رستم، سورية.. توتر وأعمال شغب عقب تظاهرة في حي المزة بدمشق، العربي الجديد، 17 حزيران 2025، الرابط: https:/ / shorturl.at/ WTaqx

المركز العربي لدراسات سورية المعاصرة
The Arab Center for Contemporary Studies